

مختارات إعلامية

مدن صناعية في الهواء

ساطع راجي

المصدر: جريدة المدى

الدكتور مظهر محمد صالح شخصية محببة، عاقلة وهادئة، ويكتب احيانا مقالات جميلة جدا، لكن تصريحاته كمستشار للحكومة تورطنا في نقده.

يتحدث الدكتور مظهر محمد صالح في تصريح نشرته جريدة الصباح العراقية بعددها الصادر يوم الاربعاء، ٢/ حزيران، عن خمسة مدن صناعية ستظهر في العراق، الدكتور المستشار العزيز لا يتطرق طبعا الى واقعية ظهور خمسة مدن صناعية دفعة واحدة في بلاد تشكو نقصا مزما في الكهرباء وفشلا تاريخيا في مد الطرق الخارجية، والاهم ان الدكتور المستشار لا يتذكر عدد المشاريع الكبرى التي بشرنا بها وتحققت فعلا خلال سنوات عمله كمستشار اقتصادي في رئاسة الوزراء.

معظم تصريح الدكتور المستشار يتطرق الى فوائد وجود مدن صناعية ويمدح هذه الظاهرة التي لا خلاف على جدواها لكن الخلاف هو على واقعتها التي احسن اليها محررو الجريدة عندما ذكروا القراء بتصريح للسيد وزير الصناعة وهو يبشرنا بافتتاح احدى المدن الخمس "قريبا" في ذي قار، بينما المدينة الصناعية في البصرة فإنها ستفتتح "بعد أشهر"، لاحظ عزيزي القارئ الدقة البلاغية لتصريح الوزير، والفارق المهم بين "قريبا" و"بعد أشهر"، رغم ان الكلمتين تعنيان عدم وجود وقت محدد للافتتاح، الا ان الوزير اصر على التفريق بين المدينتين، فإحدهما تفتتح قريبا والثانية بعد أشهر، انها مواعيد "مضبوطة" ليت المستشار يقول للوزير انهما لا تعنيان شيئا لا في الادارة ولا في السياسة، والاهم انهما عبث في معايير الاقتصاد.

يبحث بسيط سنجد ان وزير الصناعة تعهد في شباط الماضي بافتتاح المدينة الصناعية في ذي قار خلال اسابيع بحسب وكالة الانباء الرسمية، والبحث نفسه يكشف ان الحكومة تحدثت خلال

الاشهر الماضية عن انجاز ثمان مدن، ثم تسع مدن، ووصلت الى عشر مدن وكلها في سياق الـ"قريباً" كأنها تسوق منتجا طبيا وهميا في قناة مجهولة لمشاهدين يأسين.

سياسة الاغراق بالوعود تؤدي دائما الى غضب شعبي، فالمواطن يشعر انه يتعرض للإهانة عندما تقدم له الحكومة تعهدات عائمة لسنوات طويلة لا يتحقق منها شيء وبدلا من الواقعية تصر الحكومات المتعاقبة على المبالغة والبهرجة الاعلامية وكأنها تصر على اثاره غضب المواطنين الذين يطالبون بما هو اقل كثيرا من احلام الحكومة لكنهم لا يجدونه.

ومع ذلك، فإن عملتنا السياسية العظيمة قد أشعلت "ضوءا في نهاية النفق" حيث اقر مجلس النواب في عام ٢٠١٩ قانون المدن الصناعية، وتم تشكيل "الهيئة العامة للمدن الصناعية" وهذا يكفي في الحسابات العراقية.

لو ارادت اي حكومة تقديم منفعة للمواطنين عبر وزارة الصناعة لوضعت هدفا واحدا لتحقيقه هذه الوزارة وهو انهاء وضع الشركات الخاسرة او جعلها رابحة، ليتوقف الهدر والنهب المتواصل منذ ١٨ سنة تحت شعار (الصناعة العراقي).